الفصل الثاني
فوائد من هنا وهناك

فائدة (أوهام الخواص)

وفي هذه الفائدة نعرض بعضًا مما جمعه القاسم الحريري من نقاط ومسائل في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص) حيث ذكر أخطاءً وهمها الخاصة وبيَّن موضحًا حجّية حكمه عليها.

قالوا: اجتمع فلان مع فلان ـ وهذا خطأ والصواب أن يقال (اجتمع فلان وفلان) لأن لفظة اجتمع على وزن افتعل وهذا النوع من وجوه افتعل مثل اختصم واقتتل وكذا ما كان على وزن تفاعل نحو تخاصم وتشاجر وتجادل.. يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد فمتى أسند الفعل منه إلى أحد الفاعليْن لزم أن يُعطف عليه الآخر بالواو لا غير ـ وإنما اختصت الواو بالدخول في هذ الموطن لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعدًا ـ ومعنى الواو يدل على الاشتراك في الفعل أيضًا فلما تجانسا من هذا الوجه- وتناسب معناهما فيه استعملت الواو خاصة في هذا الموضع ولم يجز استعمال لفظة (مع) فيه لأن معناها المصاحبة وخاصيتها أن تقع في المواطن التي يجوز أن يقع فيها الفعل من واحد ـ والمراد بذكرها الإبانة عن المصاحبة التي لو لم تذكر لما عُرفت ـ وقد مثل النحويون في الفرق بينها وبين الواو فقالوا: إذا قال القائل: (جاءزيد وعمرو) كان إخبارًا عن اشتراكهما في المجيء على احتمال أن يكونا جاءا في وقت واحد أو سبق أحدهما فإن قال (جاء زيد مع عمرو) كان إخبارًا عن مجيئهما متصاحبين وبطل تجويز الاحتمالين الآخرين ـ فذكر لفظة (مع) ها

هنا أفاد إعلام المصاحبة ـ وقد استعملت حيث يجوز أن يقع الفعل فيه من واحد، أما في الموطن الذي يقتضي أن يكون الفعل فيه لأكثر من واحد فذكرها خُلْفٌ من القول وضربٌ من اللغو لذا لم يجز أن يقال (اجتمع زيدٌ مع عمرو) كما لم يجز قولهم (اختصم الرجلان كلاهما) للاستغناء بلفظة اختصم التي تقتضي الاشتراك في الخصومة عن التوكيد لأن وضع كلا وكلتا أن تؤكد المثنى في الموضع الذي يجوز فيه انفراد أحدهما بالفعل ليتحقق معنى المشاركة وذلك في مثل: (جاء الرجلان كلاهما) لجواز أن يقال. (جاء الرجل) فأما فيما لا يكون فيه الفعل لواحد فتوكيد المثنى بهما لغو.

- يقولون (لعلّه ندم... ولعلّه قَدِم) فيلفظون بما يشتمل على المناقضة وينبئ عن المعارضة ـ ووجه الكلام أن يُقال: لعله يفعل أو لعله لا يفعل ـ لأنّ معنى لعلّ التوقع لمرجوّ أو لمخوف- والتوقع إنما يكون لما يتجدد ويتولّد لا لما انقضى وتصرّم- فإذا قلت: (خرج زيد) فقد أخبرت عما قُضي الأمر فيه- واستحال معنى التوقع له- فلهذا لم يجز دخول لعلّ عليه.

- يقولون في التعجب من الألوان والعاهات (ما أبيض هذا الثوب وما أعود هذا الفرس- كما يقولون في الترجيح بين اللّونين والعوريْن (زيد أبيض من عمرو وهذا أعور من ذاك- وكل ذلك لحنٌ مجمع عليه وغلط مقطوع به- لأن العرب لم تبْن فِعل التعجب إلّا من الفعل الثلاثي الذي خصته بذلك لخفّته والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي نحو: ابيضَّ واسودَّ واعورَّ واحولَّ ولهذا لم يجز أن يبني أو يصاغ منها فعل التعجب فمن أراد أن يتعجب من شيء منها بني فعل التعجب من فعل ثلاثي يطابق مقصوده من المدح أو الذم ثم أتى بما يريد أن يتعجب منه كقولهم (ما أحسنَ بياض هذا الثوب ـ وما أقبح عَوَرَ هذا الفرس) وقولهم في التفضيل: هذا أشدّ سوادًا من ذاك.

لأن حكم أفعل الذي للتفضيل يساري حكم فعل التعجب فيما يجوز فيه ويمتنع منه.

وأمّا ما قاله الطيب في صفة الشيب:

ابْعِدْ بَعِدْتَ بياضًا لا بياض له لأنت أسْوَدُ في عيني من الظُّلَمِ[1]

فهو معيب ـ ومن تأول له فيه جعل أسْود ها هنا من قبيل الوصف المحض الذي تأنيثه سوداء وأخرجه عن حيّز أفعل الذي للتفضيل والترجيح بين الأشياء ويكون على هذا التأويل قد تمّ الكلام وكملت الحجة في قوله (لأنت أسود في عيني) ـ وتكون (من) التي في قوله (من الظلم) لتبيين جنس السواد ـ لا أنها صلة أسود- ومعنى قوله (بياضًا لا بياض له) أي ما له نور ولا عليه طُلاوة.

يقول العلامة الشيخ أبو القاسم الفضل بن محمد النحوي: رحمه الله- أنك إذا قلت (ما أسود زيدًا وما أسمر عمرًا وما أصفر هذا الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أحمر هذا الفرس). فسدت كل مسألة منها من وجه وصحت من وجه فتفسد جميعها إذا أردت بها التعجب من الألوان ـ وتصح كلها إذا أردت بها التعجب من سؤدد زيد ومن سمر عمرو ومن صفير الطائر ومن كثرة بيض الحمامة ومن حمر الفرس ـ وحمر الفرس: هو أن يُنتِنَ فوه من البَشَم (أي كثرة الطعام).

ومن أوهامهم أيضًا في تغيير صيغة المفاعيل وهو من مفاضح اللحن وأشنعه حيث قالوا: قلب متعوب وعمل مفسود ورجل مبغوض ـ ووجه القول أن يقال (قلب مُتعَب- وعمل مُفسَد- ورجل مُبْغَض) لأن أصول أفعالها رباعية وهي (أتعب ـ أفسد ـ أبغض) ومفعول الرباعي يبنى على (مُفعل) فكما يقال: أكرم فهو مُكْرَم- وأُضرِمَ فهو مُضْرَم- كذلك يقال أُتعب فهو مُتعَب وأفسِدَ فهو مُفسَد وأبغِضَ فهو مبغَض وأخرج فهو مُخرَج.

---

(١) ديوان أبي الطيب ٤: ٣٥

- ويقولون للمأمور بالبرّ والشَّمِّ: بِرَّ والديك بكسر الباء ـ وشُمَّ يدَك بضم الشين ـ والصواب أن يفتحا جميعًا لأنهما مفتوحان في قولك: يَبَرّ ويَشَمّ وعقد هذا الباب أن حركة أوّل فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحركًا فتفتح الباء في قولك: بَرَّ والديك لانفتاحها في قولك يَبَرّ ـ وتضم الميم في قولك: مُدّ الحبل ـ لانضمامه في قولك: يَمُدّ وتكسر الخاء في قولك خِفّ في العمل لانكسارها في قولك تَخِفّ- وإنما اعتبر بحركة ثانية دون أوله لأن أوله زائد والزائد لا اعتبار به، اللهم إلا أن يسكن ثاني الفعل المضارع كالضاد من يضْرب والسين من يستخرج فتجتلب همزة الوصل لفعل الأمر المصوغ منه.

فائدة التضمين

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: والعرب تضمّن الفعل معنى الفعل وتعدّيه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في:

١ - **قوله تعالى:** ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤] أي: مع نعاجه.

٢- و﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: مع الله. ونحو ذلك.

والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن (جمعها وضمها إلى نعاجه) وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضمن معنى (يزيغونك ويصدونك) وكذلك قوله

(١) اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف -ناصر بن حمد الفهد ص١٦٩

﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ضُمّن معنى (نجيناه وخلصناه). وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ضُمّن (يروى بها) ونظائره كثيرة.

وقال أيضًا: (إن (التضمين) المعروف في اللغة إنما هو: ضمّ معنى لفظ معروف إلى آخر مع بقاء معنى اللفظ الأول: كما في قوله: ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩] فإنه ضُمّن معنى الإذاعة فعدّى بحرف الغاية (عن) مع أنه فتنة.

وقوله ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ ضمّن معنى يروى فعدّى بحرف (الباء) مع بقاء معنى الشرب.

وقال أيضًا ـ رحمه الله- (ليس في القرآن لفظ إلا مقرون بما يبين به المراد، ومن غلط في فهم القر آن فمن قصوره أو تقصيره.

أقول: وكذا الأمر في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ...﴾ [النور: ٦٣] الآية

فإن الفعل (يخالف) هنا قد ضمّن معنى يخرج لذا تعدّى بالحرف (عن) والله أعلم.

فائدة حول معاني الفعل نظر

وللعرب ثلاثة مقاصد ودلالات حول الفعل نظر، وهذه المعاني هي:

١- التوقف والانتظار

٢- التفكر والاعتبار

٣- المعاينة والإبصار

فإذا ما تعدى الفعل نظر بنفسه إلى مفعوله دلّ على المعنى الأول وهو التوقف والانتظار، فتقول: نظر محمدٌ أخاه ـ أي: انتظره، ومنه قوله تعالى ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣] أي: انتظرونا

وإذا تعدى إلى مفعوله بحرف الجر (في) دلّ على المعنى الثاني وهو التفكر والاعتبار، فتقول: نظر محمدٌ في الأمر، أي: تفكر فيه واعتبر وتأمل ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإذا تعدى إلى مفعوله بحرف الجر (إلى) دلّ على المعنى الثالث وهو المعاينة والإبصار، فتقول نظر محمدٌ إلى أخيه ـ أي: أبصره وعاينه ورآه رأي العين. ومنه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

أي مبصرة ربّها ومعاينة إياه سبحانه وتعالى، ولعل هذا الأصل اللغوي لذلك الفعل هو الرد على أولئك الذين أنكروا رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، حيث صارت الآية صريحة في معنى المعاينة والإبصار، حيث تعدّى اسم (الفاعل ﴿نَاظِرَةٞ﴾ إلى معمولهِ بحرف الجر ﴿إِلَىٰ﴾ وقد احتج أولئك المنكرون على نفي رؤية الله يوم القيامة بأدلة هي في نفسها تدلل على قلة علمهم وعظم جهلهم بأصول العربية ثم بسنة خير البرية ﷺ، ومنها:

١ ـ قولهم: قال تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فهو لا يُدركُ بالأبصار ولا يُرى.

وقد جانبهم في ذلك الصواب، إذ إن هناك فرقًا شاسعًا في المعنى بين كل من الإدراك والنظر أوالرؤية، فالإدراك هو الإحاطة بالشيء والإلمام به، وأنى له سبحانه أن يحيط به مخلوق، ولعل المغايرة بين معنى أدرك، ورأى تتجلى في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فقد أثبتت الآية الرؤية ولم تثبت الإدراك، بل ونفتهُ.

٢ ـ قولهم: لقد قال الله تعالى لنبيه موسى عليه السلام ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] ولن تفيد النفي المستقبلي، وقد جانبهم الصواب أيضًا في ذلك لما عليه أكثر أهل العلم بأن (لن) لا تفيد تأبيد النفي كما ادّعى الزمخشري، ولو كانت للتأبيد ما قُيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم:٢٦].

بل إن قوله تعالى لموسى عليه السلام ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ هو في حدّ ذاته إثبات لرؤية الله عز وجل يوم القيامة، وإلا فما قال له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولكن قال: أنا لا أُرى ولعلك تلحظ ذلك المعنى بضرب هذا المثال: مر رجل في الصحراء برجل يربط منديلًا له على عدد من الأحجار، وكان الأول جائعًا فسأل الثاني أن يعطيه طعامًا من منديله الذي معه، فقال له: لن أعطيك. فهو بذلك يكذب عليه ويقرّ بلسان مقاله أن ما في المنديل طعام يؤكل، وكان عليه أن يقول له: هذا لا يؤكل، إنما هو حجر، لعلك أدركت مقصدي ووعيت بياني.

فائدة حول الحركات إعرابًا وبناءً

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[١]:

أقوى الحركات هي: (الضمة) وأخفها: (الفتحة)، و(الكسرة) متوسطة بينهما، فجاءت اللغة على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية:

فما كان من المعربات عمدة في الكلام لابد له منه:

كان له (المرفوع): كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول القائم مقامه[٢].

---

(١) اختيارات شيخ الإسلام في النحو والصرف (٨٩).

(٢) يعني نائب الفاعل.

وما كان فضلة: كان له (النصب): كالمفعول، والحال، والتمييز، وما كان متوسطًا بينهما لكونه يضاف إليه العمدة تارة والفضلة تارة:

كان له (الجر): وهو المضاف إليه.

وكذلك في المبنيات مثل ما يقولون في: أين، وكيف: بنيت على الفتح طلبًا للتخفيف لأجل الياء.

وهذه الأمور وأمثالها هي معروفة من لغة العرب لمن عرفها، معروفه بالاستقراء والتجربة تارة، وبالقياس أخرى، كما تفعل الأطباء في طبائع الأجسام.

والعرب تقول:

عَزَّ يَعَزُّ: بالفتح: إذا قوى وصلب.

وعَزَّ يعِزُّ: بالكسر: إذا امتنع.

وعَزَّ يَعُزُّ: بالضم: إذا غلب.

فإذا قويت الحركة قوى المعنى، والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الفتح.

فائدة في البدل[1]

إذا كان المبدل منه اسم استفهام أو شرط وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام مع الأول وبإنْ الشرطية مع الثاني نحو: من هذا، أيوسف أم إبراهيم؟

ونحو: ما تصنعْ إن خيرًا أو شرًا تجدْ.

---

(١) مفتاح الإعراب ـ(٧٩) د. محمد مرجان.

فائدة (وحده لا شريك له)[١]

الفرق بين وحده وبين لا شريك له أن وحده تدل على نفي الشريك التزامًا، ولا شريك له تدل على نفي الشريك مطابقة، ولذلك ذكرت بعدها لتأكيد نفي الشريك المناسب لمقام التوحيد، ومعنى أُحدية الله: أنه إحَدِى الذات لا تركيب فيه أصلًا، ومعنى وحدانية الله أنه يمتنع أن يشاركه شيء في ماهيته وصفات كماله وأنه منفرد بالإيجاد والتدبير بلا واسطة ولا معالجة وليس مؤثر سواه في أثر ما.

فائدة (الاستتار في الضمائر)

قسم كثير من النحاة الضمير المستتر إلى واجب الاستتار وجائز الاستتار، وهو تقسيم ابن مالك وابن يعيش، وتبعهم شراح ألفية ابن مالك وأشهرهم ابن عقيل، والأشموني وذلك حينما تعرضا لقوله:

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كافعَلْ أوافقْ نغتبطْ إذ تشكرُ

وكان تعريفهم لوجوب الاستتار وجوازه هكذا:

واجب الاستتار هو ما لا يحل محله الظاهر[٢]، أو هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل[٣].

وجائز الاستتار هو ما يحل محله الظاهر، أو هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل.

وقد أشكل هذا اللفظ من التعريف ـ ما يحل محله الظاهر على كثير من

---

(١) السابق (٨٦).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٩٦).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ١٩٢) والكلام للأشموني.

الدارسين إذ كان يدلل الشراح عليه بقولهم: (والاستتار جائز في قولك: زيد يقوم أو قام، أي: يقوم هو، وذلك لأنه يحل محله الظاهر فنقول: زيد يقوم أبوه، أو زيد قام أبوه، مع أن هذا تركيب آخر مغاير لما نحن بصدده في التمثيل والاستشهاد، قد جاء في التوضيح ما نصه: [هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وما فيه نظر إذ الاستتار في نحو «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم، وإلى ما يرفعهما ـ يعني الضمير والظاهر ـ كقام] اهـ[١].

فائدة حول الحذف والاستتار في الضمائر[٢]

وهما مصطلحان كثيرًا ما يستخدمان في العملية الإعرابية، وقد خلط بينهما كثير من المتعلمين، والفرق بينهما يكون من وجهين.

الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلًا، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل ـ حين يقولون: مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت ـ وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيرًا ما يقع في الفضلات، كما في المفعول به حينما تقول: جاء الذي ضربت، أي: ضربته وحذف المفعول به وهو هاء الضمير، وقد يقع في العمد في غير

(١) نقله الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ـ السابق ـ (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤).
(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ٩٥).

الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليشكري، في وصف امرئ يضمر بغضه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ، لو يفقدُني لَبَدَا منه ذُبَابٌ فَنَبَعْ

يريد: هو مستسر البغض، فحذف الضمير؛ لأنه معروف، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب.

فائدة حول (إنَّ وأخواتها)[1]

وفي هذه الفائدة سوف نتعرض للإجابة على سؤال هام وهو:

هل تدخل (إن وأخواتها) على كافة الجمل الاسمية؟

وإجابته أن هذه الحروف الناسخة الناصبة لا تدخل على الجملة الاسمية في أربعة مواضع:

أولها: الجملة التي يجب فيها حذف المبتدأ، نحو: في عنقي لأنصرنّ الحق.

ثانيها: الجملة التي مبتدؤها لا يخرج عن الابتدائية نحو (ما) التعجبية.

ثالثها: الجملة التي مبتدؤها واجب له التصدير، كاسم الاستفهام وهذا باستثناء ضمير الشأن، فإنه مما يجب تصديره، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي:

إنّ منْ يَدخلِ الكَنيسةَ يَومًا يلقَ فيها جآذرًا وظِبَاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير الشأن محذوف، ومَنْ: اسم شرط مبتدأ، وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسمًا لإن، لكونه مما يجب له

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٦).

التصدير، وقد حُمل على ذلك قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون»[١].

رابعها: الجملة التي خبرُها طلبيٌّ أو إنشائيٌّ، وما جاء خلاف ذلك فهو مؤول بالخبر.

فائدة في (الحال)[٢]

الأصل في الحال ـ لكونه فضلةً ـ أنه يجوز حذفه وذكره لكنَّه واجب الذكر في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون الحال مقصورًا عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكبًا، وما ضربت عليًا إلّا مذنبًا.

الثاني: أن يكون الحال نائبًا عن عامله كقولك: هنيئًا مريئًا، تريد: كُل ذلك هنيئًا مريئًا.

الثالث: أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء:١٤٢].

الرابع: أن يكون الحال جوابًا، كقولك: بلى مسرعًا، جوابًا لمن قال لك: لَمْ تَسِرْ.

الخامس: أن يكون الحال نائبًا عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيدًا مسيئًا.

فائدة حول ما يدل على معنى الجمع وحال إسناد الفعل إليه[٣]

الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء:

---

(١) صحيح: أخرجه النسائي برقم (٥٣٦٤)، وصححه الألباني في سنن النسائي.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل مجلد ١ (٢/ ٢٨٤).

(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل مجلد ١ (٢/ ٩٤).

الأول: اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكَلِم، والثالث: جمع التكسير المذكر نحو رجال وزيود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات.

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو جواز تذكير الفعل وتأنيثه مع هذه الأشياء الستة، وحجتهم في ذلك جواز تأويلها جميعًا بالجمع فيكون مذكر المعنى، وبالجماعة فيكون مؤنث المعنى فتقول جاء القوم وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم:٢]، وتقول جاء الرجال وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]، وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له:

فبكى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وزَوْجتي ... والظّاعِنونَ إليّ، ثُمّ تَصدّعوا

وتقول جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠].

المذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارس، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل المسند إليه إلا التذكير، وقد طابق نص ابن مالك هذا المذهب لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر حيث قال:

والتّاءُ مع جمع سوى السَّالم من ... مذكّر ـ كالتَّاءِ مع إحْدى اللَّبِنْ

المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في

أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في مثله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث.

المراجع والمصادر

- لسان العرب لابن منظور
- الكتاب لسيبويه
- معاني القرآن للفراء
- إعراب القرآن للنحاس
- معاني القرآن للأخفش
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج
- الخصائص لأبي الفتح ابن جني
- البحر المحيط لأي حيان الأندلسي
- المحتسب لابن جني
- الأضرار لابن الأنباري
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي
- ديوان أبي الطيب
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي
- شذور الذهب لابن هشام
- بدائع الفوائد لابن القيّم

- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري
- تفسير القرآن للطبري
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك
- شرح ابن يعيش لألفية ابن مالك
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد
- منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد
- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم د/ محمد أحمد خضير
- ظروف الزمان والمكان في العربية ـ دراسة وصفية تاريخية د/ على محمد هنداوي
- اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف ـ ناصر بن حمد الفهد
- مفتاح الإعراب د/ محمد أحمد مرجان
- الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم د/ عبد الجواد الطيب.